جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المحاضرة الثانية

الفصل الثاني

مناهج البحث العلمي في الدراسات القانونية

صار واضحاً أنَّ المنهج البحثي، عبارة عن مجموعة السبل والتقنيات التي يسير عليه الباحث للوصول إلى الحقيقة بشأن موضوع محدد، وتختلف المنهجية أو الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة، باختلاف طبيعة موضوع البحث وميدانه وشخصية الباحث، غير أنَّ بالإمكان حصر أهم مناهج البحث في الدراسات القانونية بستة، تجمعها أحرف كلمة (ت ح س م و س)، وهي مختصر: تاريخي، إحصائي، استقرائي، مقارن، وصفي، استنباطي.

لذا فإنَّ أهمَّ مناهج البحث في الدراسات القانونية هي: المنهج التاريخي، المنهج الإحصائي، المنهج الاستقرائي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، والمنهج الاستنباطي، ونرى مفهوم كل منها بشيء من الإيجاز، كما يأتي:

المطلب الأول

المنهج التاريخي (التوثيقي)

يعتمد الباحث بموجب هذا المنهج على دراسة موضوع بحثه بالاستناد إلى تحليل وتفسير الحقائق التاريخية المتصلة به، ويقوم على الاستقصاء والتحري عن وقائع ماضي إشكالية البحث لغرض الربط بينه وبين حاضرها ومستقبلها.

ومن الخطأ قصر هذا المنهج على الدراسات في موضوع علم التاريخ فحسب، إذ يمتد هذا المنهج لينطبق على مختلف التخصصات، فطالب القانون، على سبيل المثال، يحتاج إلى معرفة التطور التاريخي لموضوع بحثه ومشكلته، لاسيما عندما يكون لهذا الموضوع، أو تلك المشكلة بعداً تاريخياً واضحاً، وبالتالي فلا غنى له عن الوقوف على أوليات الموضوع في القوانين الرومانية والاغريقية والآشورية والبابلية والفرعونية ...الخ، بل حتى في الوقت الراهن، يستحسن معرفة خلفيات وجذور المشكلة محل البحث، ومعرفة تاريخ المتهم أو السوابق القضائية في الموضوع المحدد، لما لذلك من أثر في حاضر الموضوع ومستقبله.

ويقوم المنهج التاريخي على الفحص والتحليل والربط والقياس، وفقا لثوابت وقوانين اجتماعية وسياسية واقتصادية، ولا يقتصر على مجرد السرد التاريخي والنقل الجامد.

وللمنهج التاريخي في الوقت الحاضر أهمية بالغة في الدراسات الأكاديمية؛ لما يقدمه من تجارب وبراهين وأدلة تساعد الباحث في الوقوف على حقيقة إشكالية البحث وكيف وصلت إلى ما هي علية عند بحثه لها، ليشخص الأسباب والعلل التي ادت إلى استقرارها، والحلول التي يمكن ايجادها بشأنها.

المطلب الثاني

المنهج الإحصائي

يقوم هذا المنهج على التعبير عن موضوع البحث ومشكلته على شكل أرقام أو رسوم ومخططات وأشكال بيانية، تشكل في مجموعها تجميعاً كمياً للمادة العلمية، ويمكن استخدام هذه المنهجية في دراسة أسباب تفاقم ظاهرة معينة كالطلاق أو جنوح الأحداث أو الجرائم الاقتصادية أو المخالفات المرورية، أو الوقوف على معدلات ظاهرة معينة في زمان ومكان محددين، كالدراسات التي تجري لتحديد مدى اصلاح المسجونين أو فاعلية نوع محدد من العقوبات، أو معدلات الانحراف في سلوك طائفة أو فئة ما ...الخ.

وينتقد المنهج الاحصائي؛ لاحتمال تعدد الاحصائيات في الموضوع الواحد وتشعبها، ما يجعل من الصعب اعتماد أحدها بدقة، فضلاً عن احتمال حصول تناقضات في بعض الاحيان بين الاحصائيات المتعلقة بالموضوع الواحد.

لكنَّ المزايا التي يقدمها هذا المنهج تجعل الانتقادات المتقدمة ضئيلة بالنظر لكون المؤشرات التي تقدمها الأرقام والمخططات تعبيرات فعلية وموضوعية لمشكلة الدراسة بحيث تعكس واقعها الفعلي

من الناحية العددية أو الكمية، فضلاً عن ضآلة تدخل الآراء الشخصية للباحث في نتائج البحث والتي يمكنه التعبير عنها بالمفردات الانشائية.

المطلب الثالث

المنهج الوصفي

يسمى هذا المنهج أيضاً (المنهج غير التطبيقي)، ويقوم على وصف وتفسير الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، وتحليلها وملاحظة المؤثرات التي تعين على تفاقمها بقصد ايجاد الحلول المناسبة لها.

ويقوم هذا المنهج على تصوير ووصف الوضع الراهن للمشكلة موضوع الدراسة، وبيان العلاقة بين الظاهرة واتجاهاتها المختلفة، بحيث يحيط القارئ بالواقع الفعلي للظاهرة ومؤشراتها الحالية واتجاهاتها المستقبلية، دون الاقتصار على الوصف والسرد المجرد.

ويمكن إجمال أهمَّ سمات هذا المنهج بالآتي:

- حصر المفاهيم المختلفة ذات العلاقة بإشكالية البحث القانوني.
- تحليل هذه المفاهيم.
- محاولة الوصول إلى العلاقة بين تلك المفاهيم.
- محاولة إيجاد أنجع الحلول لمشكلة البحث.

المطلب الرابع

المنهج المقارن

يعدُّ المنهج المقارن من أهم المناهج البحثية في الدراسات القانونية حالياً؛ لأنه يعطي منظومة واضحة من أوجه الشبه والاختلاف بين الانظمة القانونية محل المقارنة، وبالتالي يساعد على الأخذ بما أثبتت التجربة فاعليته وتجنب ما أثبتت فشله، الأمر الذي يمكن أن يقود بالنهاية إلى توحيد الرؤى في مختلف القوانين ذات الشبه القريب اجتماعياً أو دينياً أو سياسياً.

ويقوم المنهج المقارن في الدراسات القانونية على عقد موازنة دقيقة بين عدد محدد من الأنظمة القانونية في الجوانب التشريعية والفقهية والقضائية، ويستحسن للباحث الاقتصار في المقارنة على عدد محدد فقط من الأنظمة القانونية؛ لأن التوسع يمكن أن يسبب له إرباكاً في البحث هو في غنى عنه، كما أنَّ علية الالتزام بالمقارنة في كل فقرة من فقرات بحثه، من البداية وحتى النهاية، وليس

بشكل انتقائي أو عشوائي، فضلاً عن أنَّ مفهوم المقارنة يقوم على بيان أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الأنظمة محل المقارنة، وليس الاقتصار على أحدها دون الآخر.

ولعلَّ هذا المنهج واحداً من أهم مظاهر شخصية الباحث القانوني وقدرته على الربط والتحليل والاستنتاج، لأنه يبرز جهد الباحث وما يتمتع به من مهارة بحثية من خلال ما سيخرج به من نتائج، ما دام سيقدم اقتراحات تساعد في إصلاح وتعديل النصوص التشريعية القائمة، من خلال الكشف عن الصلات بين الظواهر القانونية الموجودة.

ولا يكاد يخلو بحث قانوني حديث من الاستعانة بهذا المنهج، سواء في المقارنة بين القوانين المختلفة، أو بين القانون الواحد في مجالات محددة، أو حتى في المقارنة بين القوانين الوطنية، وأحكام الفقه الاسلامي، التي تمتاز بثراء لا غنى للباحث المعاصر عنه، دون التقيد بمذهب معين من المذاهب الفقهية المتعددة، لاسيما وأنَّ أرقى الأنظمة القانونية المعاصرة، بدأت تحاول الاستعانة بأحكام الفقه الاسلامي في مختلف المواضع؛ لما تمتاز به، ولما أثبتته التجربة الواقعية من مواكبة تلك الأحكام لأرقى النظريات المعاصرة في باب العدل والمساواة والرحمة وحفظ الحقوق ونيلها.

المطلب الخامس

المنهج الاستقرائي (التأصيلي)

يقوم هذا المنهج على تأصيل الجزئيات وإرجاعها إلى الكليات، عن طريق قيام الباحث بملاحظة الظاهرة القانونية موضوع بحثه، ثمَّ وضع الفروض التي تساعده في التحقق من صحتها عن طريق التجربة الفعلية، ليضع بعد ذلك قاعدة كلية تحكم الجزئيات المتعددة المتشابهة.

يمر هذا المنهج بمراحل أهمها:

- مرحلة تشخيص الظاهرة.
- مرحلة فحص الظاهرة.
- مرحلة وصف الظاهرة.
- مرحلة تفسير الظاهرة لإيجاد العلاقة بين العلة والمعلل أو السبب والمسبب.

المطلب السادس

المنهج الاستنباطي (التحليلي)

وهذا المنهج على العكس تماماً من المنهج الاستقرائي (التأصيلي)، يقوم على الانتقال من الكليات إلى الجزئيات، أو الانتقال من العام إلى الخاص، لأنه يقوم على تحليل الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية.

ومن أمثلة الدراسات التي تعتمد هذا المنهج، البحوث التي تريد الوصول إلى نتيجة مفادها الإجابة عن السؤال التالي: هل أنَّ القواعد العامة في قانون ما تصلح للانطباق على ظاهرة مستجدة أم لا؟ كالبحث في مدى إمكانية تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات العراقي النافذ على جرائم الاعتداء على الخصوصية، أو جرائم الانترنت، أو البحث في إمكانية تطبيق القواعد العامة في القانون المدني بشأن إبرام العقود على التعاقد بواسطة وسائل التواصل الفوري الحديثة، أو البحث في إمكانية تطبيق القواعد العامة في قانون الاثبات بشأن الادلة التي يمكن الاستناد إليه من التطورات العلمية المعاصرة كبصمة العين أو السن ... إلخ.